

فعالية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1960-2017م)

المهدي موسى الطاهر موسى
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة بخت الرضا - السودان

خلف الله أحمد محمد عربي
كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك خالد
المملكة العربية السعودية

إبراهيم محمد عبد الله حامد
وزارة المالية ولاية النيل الأبيض، السودان.
mhdimusa@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022.06.30

تاريخ القبول: 2022.06.15

تاريخ الاستلام: 2022.04.21

الملخص

هدفت الدراسة لمعرفة مدى فاعلية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني بالتركيز على الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي والضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلاقتها بمعدل نمو دخل الفرد. أتبعته الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام أسلوب انحدار التبديل (Switching Regression) لمعالجة آثار الدورات الاقتصادية وذلك عبر بناء نموذج آني لتقدير العلاقات التشابكية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية. توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الاقتصادي، ووجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو الاقتصادي، ووجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل النمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بزيادة الضرائب المباشرة لإعادة توزيع الدخل وزيادة النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، الدورات الاقتصادية، انحدار التبديل، النمو الاقتصادي، السودان.

Abstract

The study aimed to determine the effectiveness of the fiscal policy in addressing the effects of the economic cycles in Sudan by focusing on current spending, development spending and direct taxes and indirect and their relationship to the growth rate of per capita income. Identify the appropriate fiscal policy that leads to addressing the consequences of negative economic cycles and the stability of Sudan. The econometric model was used to know the type and impact of fiscal policy tools in addressing the effects of economic cycles. The switching method was used through which the effects of economic cycles were identified and treated, which is (Switching Regression), in addition to building a real-time model that shows the interrelationships between macroeconomic indicators. The findings of the study indicate that there is a negative relationship between indirect taxes and the rate of economic growth, and positive relationship between development spending and the rate of economic growth, and an inverse relationship between current spending and the rate of economic growth. The study recommends the need to increase direct taxes in order to redistribute income among members of society and increase economic growth.

Keywords : Fiscal Policy, Economic Cycles, Switching Regression, Economic Growth, Sudan.

1. المقدمة

إن تبديل النظام الاقتصادي وبشكل متكرر يتسبب في التراجع الكبير في السياسات المالية والنقدية والتجارية وهو من الخصائص الرئيسية للبلدان النامية بما في ذلك السودان. تشير الدورات الاقتصادية للتذبذب الهابط والصاعد للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لأجل معرفة اتجاهه في المدى الطويل وهي النتيجة الحتمية النهائية لإنشاء وإفراز الابتكارات والمعارف الجديدة في ميدان العلوم الاقتصادية التي تحاول السيطرة على عملية التنمية الاقتصادية وتحفيزها، هذا يقود متخذي القرار لاستبدال الشركات القديمة بشركات جديدة تطبق نظم وتقنيات إنتاجية متطورة تحفز النمو الاقتصادي.

السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والأسس والتدابير التي تتخذها الدولة ممثلة في وزارة المالية لأجل إدارة النشاط الاقتصادي والمالي بأقصى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة. عند النظر لمصادر الدخل نجد أنها تتنوع من دولة لأخرى وتختلف أهميتها النسبية أيضا من دولة لأخرى حيث نجد أن بعض الدول تعتمد بشكل كبير على دخلها من الضرائب ولذلك تشكل الضرائب أهمية كبيرة بالنسبة لها، بينما نجد دولاً كالمملكة العربية السعودية وقطر يشكل البترول بالنسبة لها أهمية كبيرة لأنه يعد مصدر دخلها الأكبر، وكذلك الصرف أو الإنفاق فإنه يشتمل على رواتب الموظفين، أجور العاملين في القطاعات الحكومية، الصرف على الطرق والكباري، قطاع المياه، قطاع الكهرباء، الصرف على المرافق بصفة عامة، والصرف على بنود الصرف الأخرى.

ومن ثم فالمحور الأساسي الذي تدور حوله هذه الورقة هو معرفة فعالية السياسة النقدية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان.

2. الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات العلمية السابقة عناصر مختلفة لفعالية السياسة المالية في معالجة الدورات الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

- **دراسة بن قنور (2018م):** تناولت هذه الدراسة مفهوم للدورات الاقتصادية باعتبارها تتضمن في أحد مراحلها الأزمة الاقتصادية، والمقارنة بين مختلف المدارس الاقتصادية في تفسير الدورات والوقوف عند سياسة كل مدرسة في الحد منها. قد أسفرت نتائج الدراسة على أن الدورات الاقتصادية ظاهرة صحية ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، لكن الاختلاف يبقى قائماً بين المفكرين الاقتصاديين في تفسيرها، فهناك من يرجعها للظروف المناخية، والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، كما ينقسم أصحاب المدرسة الحديثة بين فرضية الإفراط في الاستثمار وفرضية التقلبات النقدية.

- **دراسة عبدالصمد (2016م):** هدفت الدراسة لتحديد مفهوم الدورات والأزمات الاقتصادية الحديثة والتي تتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والانكماش والبطالة، وتكرار حدوثها الذي قد يكون منتظماً في بعض الأحيان وغير منتظم في كثير من الأحيان، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة لوجود ارتباط بين الدورات والأزمات الاقتصادية، وجود أسباب داخلية وخارجية تسبب الأزمات الاقتصادية وما يميز الأزمات المالية المعاصرة هي درجة انتشارها لباقي دول العالم في إطار زيادة التكامل المالي الدولي.
- **دراسة عبد الهادي (2016م):** تمثل الدورات الاقتصادية ظاهرة حياتية مُلتبسة من جهة تعدد مستويات تكوينها ومسبباتها، فالدورات على المستوى العام ظاهرة كونية أزلية، وهي على المستوى الاقتصادي ظاهرة لصيقة تاريخياً بالنظام الرأسمالي، كما أنها من زاوية معينة مفيدة ومن زاوية أخرى ضارة، وهي من جانب معين يمكن معالجتها وإدارتها ومن جوانب أخرى جزء تكويني من النظام يكاد يستحيل تجنبه؛ فلا غرابة تعدد وتشابك النظريات في سياق محاولة تفسيرها واستبقاها وتصور أنظمة لمواجهةها لا غرابة أن انعكس تعقّد تلك الظاهرة وتباين مستوياتها وتعدد أشكالها في تعقد محاولات توصيفها وتحليلها وتفسيرها ذاتها، ويحاول هذا المقال تقديم مسح مُوجز للجدل الدائر حول الدورات الاقتصادية توصيفاً وتحليلاً، دون دخول في الجدل حول سياسات المواجهة، إذ أن هذه مرحلة متقدمة تلي الاستيعاب الفعال والتجسيد الواقعي للظاهرة، وهو ما يرى البحث أنه لم يتم حتى الآن كونه يتطلب مدخلاً شمولياً لم تحتوه أي من النظريات الحالية، التي ينشغل كل منها بجانب معين أو بجزء واحد من الظاهرة بشكل يجعلها مجرد نماذج استرشادية مفيدة، لكنها غير كافية لتحقيق ذلك الاستيعاب الفعال والضروري لإنتاج سياسة فعالة للمواجهة.
- **دراسة سعد والطراونة (2016م):** تناولت هذه الدراسة السياسة المالية الاستثنائية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1876-2011) استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية في الأردن التي تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية. أوصت الدراسة بتركيز الحكومة على أن تكون السياسات المالية عكس اتجاه الدورة الاقتصادية وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي في ضوء الأثر الإيجابي للسياسة المالية على النمو، ولكن بحدود تتوافق مع أهداف الانضباط المالي الذي يستهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة.

3. مشكلة الدراسة

توجد علاقة متشابكة بين السياسة المالية وآثار الدورات الاقتصادية، والسياسة المالية المناسبة تؤدي لمعالجة آثار الدورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، عليه تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان؟

4. فرضية الدراسة

السياسة المالية ذات فاعلية إيجابية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان.

5. هدف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على السياسة المالية وأدواتها ومعرفة تأثير المتغيرات التابعة والمستقلة علي بعضها.
- التعرف على الدورات الاقتصادية وآثارها ودور السياسة المالية في علاجها.

6. أهمية الدراسة

تسليط الضوء على مدى فاعلية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان من خلال الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي والضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلاقتها بمعدل نمو دخل الفرد.

7. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل باعتباره مناسباً لاستعراض مدى فعالية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف الدراسة.

8. السياسة المالية

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الطور الحيادي ألي الطور التداخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسية الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات مفاجئة وغير مفاجئة وذلك بالتنسيق بينهما وبين السياسات الأخرى، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد. يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، لما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث اثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف

المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوقيفات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية. يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية لان مثل هذا التعريف يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها، يمكن تعريف السياسة المالية علي أنها: السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وكذلك تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذا الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات (السريتي ونجا، 2010)، ويشير هذا التعريف إلي إن السياسة المالية هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوي ونمط إنفاق هذه الإيرادات. كما يمكن تعريفها علي أنها: مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير علي الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة علي استقراره العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة (الوادي وعزام، 2006م)، هذا التعريف يوضح أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة مشاكل الاقتصاد. قد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيهاً فعالاً ودقيقاً، ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها باندماج في الاقتصاد العالمي (الأشقر، 2007م)، يركز هذا التعريف علي نظام يتعلق بإدارة المالية والرقابة علي أعمال تلك الإدارة وتوجيهها من خلال تنفيذ الميزانية من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والشفافية. عرف السياسة المالية علي أنها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصاديّة، وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعّدلات التّضخم أو القضاء عليها، إضافة لتحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام يُمكن السيطرة عليه، حيث تُحفّز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أمّا في حالات التوسّع الاقتصادي فتحدّ الحكومة من النموّ الاقتصاديّ مُتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانيّة، وأيضاً حتّى تتجاوز الإيرادات النفقات لتعمل بشكلٍ مستقرّ عن السياسة النقديّة وتُحاول تحقيق نفس الأهداف عبر التحكّم في عرض النقود وتسعى السياسة المالية لتحقيق ما يلي (كنعان، 2003م):

1/ تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها:

أ/ في مرحلة الإنتاج يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، حيث تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الروحية والتبغ وغيرها.

ب/ في مرحلة التوزيع يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع، حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الرابحة وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتسم سوقها بالجمود.

ج/ في مرحلة الإنفاق يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات وتقدم المزايا للاستثمارات بقطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشابكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها (علي، 1997م).

2/ التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد، أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخل وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

3/ زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، ذلك لا بد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني. ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي:

أ/ تخفيض الضرائب التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، هذا يؤدي إلى زيادة حجم طلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي. كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وزيادة حجم العرض الكلي.

ب/ زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، ويمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري في مشاريع القاعدة الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها.

4/ تحقيق العدالة الاجتماعية: تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر.

إن أهداف السياسة المالية لم تتبلور بالشكل السابق إلا بعد أزمة الكساد الكبير في مطلع الثلاثينات، فقبل الكساد الكبير لم تكن السياسة المالية كسياسة استخدام الإنفاق العام والإيراد العام بقصد إحداث آثار معينة أو تقادي آثار معينة في النشاط الاقتصادي القومي معروفة، إذ فيما عدا فترات الحرب كانت السياسة المالية إبقاء التدخل الحكومي عند أدنى مستوى ممكن في تغطية النفقات عن طريق الضرائب، أما القروض العامة فكان الأصل هو عدم اللجوء إليها إلا في حالات الضرورة على أن يتم سدادها في أقرب وقت ممكن، هذا الموقف لم يكن يتطلب من نظرية الإنفاق العام إلا القليل بينما اهتمت نظرية الضريبة أساساً بفكرة العدالة في تحمل عبء الخدمات العامة، وفي أثناء الكساد كان تدخل الدولة يهدف في المقام الأول إلى الخروج بالاقتصاد من الأزمة، ومن هنا كان التركيز على الإنفاق العام للقيام بالاستثمارات في المجالات التي لا تتنافى مع المشروع الخاص وتمثل في نفس الوقت أساس قيامه بالنشاط، أي الأشغال العامة، واقتصرت السياسة المالية على الجانب الإنفاقي. في نهاية الثلاثينات كانت هناك محاولة لدفع الانتعاش الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد الكبير وقد طالب هانس (الاقتصادي الأمريكي) بسياسة مالية تلعب دوراً إيجابياً في كل مراحل الدورة الاقتصادية ولا تقتصر فقط على المساهمة في إخراج الاقتصاد من أزمة الكساد، الأمر الذي يعني الاعتراف بالحاجة إلى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور في الزمن الطويل (محمود، 1999م). ومن هنا يتضح أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الاختلال الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث الاختلال وهذا أمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى. ولذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية حيث ينطوي هذا الهدف على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية، وذلك من خلال سياسة الدعم وأيضاً الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورعاية المسنين في إطار الهدف العام ألا

وهو توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والعمل على رفع مستوى معيشتها بالقدر الذي يزيد من رغبة وقدرة هذه الطبقة على العمل، ومن ثم يساهم في زيادة إنتاجية الطاقات البشرية المعطلة. كما يمكن تحقيق الهدف الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية، فهذه الأداة يمكن أن تكون عاملاً من عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استخدام السلاح الضريبي كأداة لترشيد الاستهلاك العام والخاص وزيادة الميل الحدي للادخار فضلاً عن تشجيع بعض الصناعات التصديرية (فريد ومحمد، 1989م)، السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول الرأسمالية والاشتراكية والمتقدمة والنامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءاً مهماً وأساسياً فيها، وتتمثل أهمية السياسة المالية فيما يلي (هلق، 2008م):

- أ/ التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعه والإنفاق الحكومي بأنواعه في مجال الصحة والتعليم.
- ب/ التعامل مع الضرائب والإنفاق العام ووسيلة لضمان النمو الاقتصادي.
- ج/ العمل جنباً لجنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

9. الدورات الاقتصادية

من متابعة تطور النظام الرأسمالي نصل إلى حقيقة تتمثل في أن تطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات، وتعد أحد السمات الأساسية التي توسم هذا النظام، وأن مدة الدورة الاقتصادية تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة الاقتصادية، ولم ينل موضوع الدورات الاقتصادية عناية خاصة داخل المنظومة الفكرية الكلاسيكية كونه يتبنى مفردة الاستخدام الكامل إلا أن هذا الأمر لم يصمد أمام أزمة الكساد الكبير (1929-1933م) والتي أعادت النظر في التحليل الفكري السائد، إن التقلبات الدورية الأولى لم ينجم عنها آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، إذ كان التحليل ينصرف إلى جانب العرض، لكن بعد الأزمة انتقل التحليل إلى جهة الطلب إذ أشرت الوقائع بأن القدرة الإنتاجية الكبيرة للنظام الرأسمالي واجهت قصوراً في الاستهلاك مما عمق الفجوة ما بين العرض والطلب، مما فتح الباب على مصراعيه لظهور فكر جديد يهتم بالتقلبات الاقتصادية، وكما أشر الفكر الماركسي وفي مجال انتقاده للنظام الرأسمالي بأن التقلب وعدم الاستقرار هو جزء لا يتجزأ من النظام. إن مصطلح الدورة الاقتصادية يعني التكرار المنتظم لحدث ما أو ظاهرة معينة، ويكون التكرار المنتظم على مستويين الزمن والحدة. حيث إن التكرار المنتظم للزمن يقودنا إلى التكرار على فترات بينما التكرار المنتظم للحدة يقودنا إلى الانتظام المكاني أي انتظام شدة الحركة لظاهرة معينة. حيث يمكن لأي حدث إن يكون منتظماً على فترات ويتكرر في مجال زمني منتظم، بمعنى تكون الحركات متناوبة. ولكن في الواقع لا نجد تكرارات منتظمة كلياً وبالتناوب لظاهرة اقتصادية، بل هناك تباين في سلوك كل ظاهرة. حيث أثبتت العديد من

الأبحاث المستندة على ملاحظات دقيقة وإحصائيات وأساليب نمذجة أن الدورات تتكرر بشكل متناوب يميل إلى الانتظام وهو نتيجة إلى طبيعة النشاط الاقتصادي. حيث كان الاقتصاد يخرج من ضائقة مهما بلغت قوتها سليما معافى، ليسير في مستوى جديد من التطور قد يكون أعلى من سابقه. فالمراحل المتعاقبة من الدورة متداخلة فيما بينها تؤثر كل منها على الأخرى وتتأثر بها، بمعنى إن كل مرحلة تتولد من سابقتها كما تنتج المظهر الذي يأتي في أعقابها (بن قدور، 2018م). وقد وردت عدة تعريفات للدورات الاقتصادية أهمها: هي التغيرات المتواترة في مستوى الأعمال والنشاط الاقتصادي، هي ذلك التعاقب بين القمة والقاع أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة، هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين وتنطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد معتبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي، هي التقلبات الاقتصادية الشاملة التي تجتاح مجمل الناتج الوطني والدخل والتوظيف، هي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم (الارتفاع في مستوى الأسعار) والانكماش (الانخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة. تعرف الدورات الاقتصادية بأنها عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي، وتحسب بالقياس إلى الارتفاع أو الانخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي (Hyman, 1997)، وقد عرفها الاقتصاديان بيرنز ومينشل بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة (R- Gordon, 1986). المفهوم الكلاسيكي لها يتمثل في تذبذب في مستوى النشاطات الاقتصادية حول الاتجاه العام وأن مؤشرات الدورة تتمثل في القمم والانخفاضات في النشاط الاقتصادي الكلي معبرا عنه بالتحركات التي تحصل في مجالات التشغيل والإنتاج والمبيعات (عمر، 2010م). في النظرية الاقتصادية، "الدورة الاقتصادية" هي فترة افتراضية من مدة محددة، تمثل عودة نفس الظاهرة الاقتصادية بصفة دورية (Wikipedia, 2011). عرفها آخرون بأنها تأرجح في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها. الدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي منتقلة من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش ثم تعيد مرة ثانية إلى الرواج والازدهار وذكر (Johnson, 2000) أن الدورة الاقتصادية تمثل التأرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التأرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة والمستوى العام للأسعار (Paul M Johnson, 2000)). ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم الدورة الاقتصادية مرتبط بحركية شبه منتظمة لمجمل النشاط الاقتصادي من حالة التوسع إلى الانكماش. وهي بصفة عامة تميز الاقتصاديات الرأسمالية حيث اتضح تأثيرها منذ بداية ظهور الأسواق المالية. الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن وإن الدورة الاقتصادية تتحرك في

جميع مفاصله حيث ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم ينهض من جديد من الركود إلى الانتعاش. قد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تم استبعاد حالات انخفاض الإنتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة. وبصورة عامة فإن الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة لاقتصاديات السوق المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها وقد ازدادت تأثير هذه الدورات منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات (1634-1637) ظهرت أولى التقلبات في الأسواق الهولندية، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات الأوروبية تقدماً بسبب المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، بعد عام (1760) مر الاقتصاد البريطاني الخاضع للتبادل بأزمات متعددة توالى عليه في السنوات (1763-1957) وتعد الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي من أصعب وأطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم. في حين إن أزمة السبعينات أسوء الأزمات منذ الأزمة الكبرى (1929-1932). إذ أنها تزامنت بإفراط كبير في الإنتاج مصحوبة بموجة ركود ومقترنة بمعدلات مرتفعة للتضخم و قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة انكماشية أدت لركود بطيء في الإنتاج دون التحكم في الضغوط التضخمية وتحول النمو الذي أعقب أزمة (1973) لتوسع تضخمي بفعل اختكارات الشركات الأمريكية في زيادة مخزون الوقود والخامات وتجريد نظام النقد الدولي من التزامات معاهدة (برايتون وددز) وقيام أغلب دول العالم بتعويم سعر الصرف وفك الارتباط بالدولار فارتفعت أسعار المواد الأولية وأسعار الذهب (مرسي، 1990) تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص أهمها خاصية التناوب أو التعاقب شبه المنتظم وتختلف مدتها حسب نوع الدورة. ولكن مراحلها متماثلة بالرغم من اختلاف مدتها وحدتها حيث تتكون من أربعة مراحل هي: الرواج، الركود، الكساد والانتعاش. حيث أن هذه المراحل تتوزع على فترتين فترة الانكماش وفترة التوسع. مرحلة الركود هي حالة تحول مسار النشاط الاقتصادي عن اتجاه وسقف معين أي قمة رواجه وعودته إلى التباطؤ. مرحلة الكساد، وتعد نقطة التحول الثانية من فترة الانكماش إلى مرحلة الانتعاش ويكون قاع الدورة الاقتصادية في هذه المرحلة وتتميز المرحلة بارتفاع نسب البطالة إلى أعلى مستوياتها وانخفاض الطلب الاستهلاكي كثيراً عن الطاقة الإنتاجية بالنسبة للمنتجين، مرحلة الانتعاش تعقب هذه المرحلة حالة الكساد وتبدأ عند تغلب قوى العرض (المنتجين) التي تتمتع بمميزات مكنتها من البقاء على العوائق التي تواجه تصريف منتجاتها، فتعيد تشكيل مخزونها مما يساهم في تحريك الإنتاج ومن ثم يرتفع الطلب تدريجياً وينبعث النشاط الاقتصادي من جديد.

10. نماذج الدراسة

يفترض نموذج التبديل أن المتغير العشوائي (y_i) يعتمد على متغير الحالة المنفصل غير الملاحظ (S_i) مع أنظمة (m). ترتبط المتغيرات المستقلة المختلفة بحالات مختلفة (أنظمة). وبالنظر إلى المتغيرات المستقلة (X_i) و (Z_i) مواصفات الوسط الشرطي (y_i) التالي:

$$\mu_i(m) = X_i' \beta_m + Z_i' \gamma \dots (1)$$

وحيثما (β_m) و (γ) وكل من (k_x) و (k_z) متجهات المعاملات، فإن النظام مرتبط بالمتجه (k_x) ، بينما يكون المتجه (k_z) لا يتأثر ولا يؤثر في النظام. تتبع أخطاء الانحدار التوزيع الطبيعي. ثم لدينا نموذج:

$$y_i = \mu_i(m) + \sigma(m)\varepsilon_i \dots (2)$$

التبديل البسيط Simple Switching

في هذه الحالة، الاحتمالات هي قيم ثابتة. وبشكل أعم، فإن الاحتمالات المختلفة (P_m) هي دالة لمتجهات المركبات الخارجية المنشأ (G_{t-1}) والمعاملات (δ) معلمات باستخدام مواصفات لوجيت متعددة الحدود:

$$P(S_i = m | \xi_{t-1}, \delta) \equiv \frac{\exp(G'_{t-1} \delta_m)}{\sum_{j=1}^M \exp(G'_{t-1} \delta_j)} \dots (3)$$

انحدار التبديل لماركوف Markov Switching

وصف هاملتون (2005م) سلوك السلسلة الزمنية الاقتصادية خلال الركود الاقتصادي بأنه مختلف، بسبب التغيرات في السياسات الاقتصادية. الصدمة على وسط السلسلة (y_t) في (t_0) ، وبسبب القوى غير الكاملة التي يمكن التنبؤ بها، والتنبؤ يعتمد على نظامين البيانات واحد يصل إلى (t_0) والثاني بعد (t_0) . وصف السلسلة يشمل كلا التاريخين، ووضع علامة على المتوسط بواسطة متغير عشوائي غير قابل لتحفظ $(st = 1.2)$ كما يتطلب قانون الاحتمالات معاهدة (n_t) من (sit) كسلسلة ماركوف مع حالتين أي أن:

$$\Pr(S_t = j | S_{t-1} = i, S_{t-2} = k, \dots, y_{t-1}, y_{t-2}, \dots) = \Pr(S_t = j | S_{t-1} = i) = pij \dots (4)$$

11. تحليل البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من الإحصاءات السنوية للجهاز المركزي للإحصاء السوداني للفترة (1960-2017م) واشتملت على المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GR) متغير تابع ونسبة الصرف على التنمية (DVR) متغير التبديل ثم المتغيرات المستقلة وهي نسبة الإيرادات الكلية للناتج المحلي الإجمالي (REVR) ونسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (ORDR) والضرائب المباشرة (TAXR) والضرائب الغير مباشرة (ITR)، من بيانات ملحق (1) وملحق (2) وبعد تطبيق نموذج التبديل تم الوصول للنتائج الآتية أنظر ملحق (3): توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النظامين، كذلك وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل

الضرائب الغير مباشرة (-75.8) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الضرائب الغير المباشرة. أن تقلبات الضرائب الغير المباشرة تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب الغير المباشرة السالبة، وأي تغير في الضرائب الغير المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار (-75.8) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الصرف على التنمية (69.5) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإنفاق التنموي. أن تقلبات الإنفاق التنموي تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار (69.5) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (-14) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الإنفاق الجاري. أن تقلبات الإنفاق الجاري تؤدي إلى تغيرات عكسية في النمو للنتائج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق الجاري السالبة، وأي تغير في الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار (-14) تقريبا في نفس الاتجاه. وبتطبيق نموذج التبديل وتحليل البيانات تم الحصول على النتائج التالية انظر ملحق (4): وجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النظامين، كذلك وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وعلاقة طردية بين الضرائب المباشرة ومعدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (-0.19) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الإنفاق الجاري. أن تقلبات الإنفاق الجاري تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق الجاري السالبة، وأي تغير في الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار (-0.19) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل الضرائب المباشرة (0.26) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الضرائب المباشرة. أن تقلبات الضرائب المباشرة تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب المباشرة الموجبة، وأي تغير في الضرائب المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي بمقدار (0.26) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل الضرائب الغير مباشرة (-1.03) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للنتائج المحلي

الإجمالي يتأثر عكسياً بزيادة الضرائب الغير المباشرة. أن تقلبات الضرائب الغير المباشرة تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب الغير المباشرة السالبة، وأي تغير في الضرائب الغير المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (-1.03) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الصرف على التنمية (0.56) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإنفاق التنموي. أن تقلبات الإنفاق التنموي تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.56) تقريباً في نفس الاتجاه. كما تم استخدام النموذج المقدر والحصول على النتائج أنظر ملحق (5):

وجود علاقة طردية بين معدل الإيرادات الكلية ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإيرادات الكلية للناتج المحلي الإجمالي (0.61) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإيرادات الكلية. أن تقلبات الإيرادات الكلية تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإيرادات الكلية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.61 تقريباً في نفس الاتجاه. عملت الدراسة على تبيان مدى كفاءة السياسة المالية حيث تخصص نسبة ضئيلة جداً للإنفاق التنموي في حين ينال الإنفاق الجاري الحظ الأوفر وهذا خلل لأن زيادة الإنفاق الجاري تؤدي لتخفيض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنفاق التنموي تؤدي لزيادته لذلك، لا بد من إحداث العكس حتى تتمكن من الوصول لقرار معقول من التنمية وإحداث الاستقرار والنمو الاقتصادي. كذلك هناك اختلال في الموازنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة (الضرائب الغير مباشرة تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي عكس الضرائب المباشرة لذلك لا بد من زيادة الضرائب المباشرة وتخفيض الزيادة في الضرائب الغير مباشرة لأنها لها تأثير كبير على التغير في المؤشرات الاقتصادية.

12. مناقشة النتائج

توصلت الدراسة الحالية لنتائج تتفق مع دراسة بن قدور (2018) في تفسير الدورات الاقتصادية التي تعد ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي. كما إن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع دراسة عبد الصمد (2016) في تحديد مفهوم الدورات والأزمات الاقتصادية الحديثة والتي تتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والانكماش والبطالة، وتكرار حدوثها الذي قد يكون منتظماً في بعض الأحيان وغير منتظم في كثير من الأحيان، وجود ارتباط بين الدورات والأزمات الاقتصادية، وجود أسباب داخلية وخارجية تسبب الأزمات الاقتصادية. قدمت دراسة عبد الهادي (2016) مسحاً موجزاً للدورات

الاقتصادية وهذا يتفق مع ما تناولته الدراسة الحالية. أما دراسة سعد والطراونة (2016) أظهرت وجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية في الأردن تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية وهي تتفق مع نتائج الدراسة الحالية.

13. الخاتمة

تم استخدام أسلوب انحدار التبديل (Switching Regression) الذي تم عبره تحديد ومعالجة آثار الدورات الاقتصادية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في وجود علاقات متشابكة للمتغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض منها الموجبة وأخرى سالبة. أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة اختيار أدوات السياسة المالية المناسبة في معالجة آثار الدورات الاقتصادية حتى يتمكن من الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومراعاة العلاقات المتشابكة بين المتغيرات وأثارها على بعضها البعض للوصول لنتائج ايجابية، واستخدام أسلوب التبديل في الدراسة لنتائج دقيقة ومفيدة في معالجة السياسة المالية لآثار الدورات الاقتصادية.

المراجع

- 1/ احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، عمان الدار العلمية الدولية للنشر، (2002م).
- 2/ أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5 العدد 1، (2018م).
- 3/ السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب، مبادي الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، (2010م).
- 4/ حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، (2010).
- 5/ خلدون عبد الصمد، الأزمات والدورات الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2 العدد 1، لبنان، (2016م).
- 6/ عدنان عقيل سعد وسعيد محمود الطراونة، السياسة المالية الاستثنائية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (2011-1976)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، (2016م).
- 7/ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد (226) الكويت، (1990م).
- 8/ كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسين للنشر والتوزيع، سورية، (1997م).
- 9/ مجدي عبد الهادي، الدورات الاقتصادية مسح جدلي موجز، جريدة الحوار المتمدن، الصفحة الرئيسية الإدارة والاقتصاد، الأردن، (2016م).
- 10/ محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام ، مبادي المالية العامة، عمان دار الميسرة، (2007م).
- 11/ شهاب مجدي محمود الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية. للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص395، (1999م).
- 12/ علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دار الرضا للنشر والتوزيع، (2003م).

- 13/ فليح حسن هلق، المالية العامة، عمان: جدارا للكتاب العالمي، ص236، (2008م).
- 14/ مصطفى أحمد فريد والسيد حسن سهير محمد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص4، (1989م).
- 15- David N Hyman ,Economics, Fourth Edition, McGraw-Hill (New York). (1997)
- 16- Fiscal policy ,www.businessdictionary.com, Retrieved 31-5. (2019)
- 17- Paul M, Johnson, Glossary of political economy term, auburn university united states. (2000)
- 18- R- Gordon, The American Business Cycle- New York. (1986)
- 19- Wikipedia ,Cycle économique, juin. (2011)

ملاحق الدراسة

ملحق (1) بيانات الدراسة

| | GR | ORDR | REVR | CYCLE |
|------|------------|------------|------------|------------|
| 1960 | 2.51102871 | 20.1772801 | 15.7452764 | NA |
| 1961 | 10.1374654 | 16.3759267 | 13.9773223 | NA |
| 1962 | 13.0685792 | 16.4509062 | 12.0095598 | NA |
| 1963 | 1.60060525 | 14.7647059 | 14.6078431 | -3.1516881 |
| 1964 | 1.55551206 | 14.9507437 | 14.8734788 | -1.1602578 |
| 1965 | 0.31736784 | 13.7632339 | 12.4350337 | -0.5078322 |
| 1966 | -1.7471676 | 21.1392884 | 13.0393641 | -1.2832371 |
| 1967 | -1.3151212 | 35.5464379 | 14.5281611 | -0.3655325 |
| 1968 | 1.71905197 | 24.8414195 | 15.9266244 | 2.19800143 |
| 1969 | -7.7039502 | 30.9808612 | 18.2501709 | -8.1666352 |
| 1970 | 5.33265806 | 21.4539419 | 23.4854772 | 4.42192372 |
| 1971 | 8.73465326 | 22.9019608 | 24.5960784 | 7.9672023 |
| 1972 | -2.5010809 | 20.3829278 | 20.5956655 | -2.7351657 |
| 1973 | -6.4488365 | 19.1681534 | 18.6106155 | -5.9660261 |
| 1974 | 0.96337754 | 15.2062269 | 16.0969347 | 1.46594501 |
| 1975 | -2.3209597 | 17.4741859 | 16.8387609 | -2.9361745 |
| 1976 | 2.84891494 | 16.4015152 | 17.8625541 | 1.10528277 |
| 1977 | 10.80464 | 9.67645425 | 16.4721973 | 8.81453413 |
| 1978 | -1.7204227 | 13.1994311 | 16.1411177 | -3.5178142 |
| 1979 | -3.423365 | 17.9974184 | 17.8468253 | -5.5271874 |
| 1980 | 0.96344372 | 17.2280967 | 18.0538771 | -1.8239199 |
| 1981 | 5.999576 | 19.4517947 | 18.308522 | 2.553662 |
| 1982 | 12.0569252 | 16.1077257 | 15.1844434 | 8.75336408 |
| 1983 | 2.0625 | 14.5852229 | 12.4271521 | -0.1070693 |
| 1984 | -5.0089072 | 13.7632551 | 11.3070434 | -6.4195491 |
| 1985 | -6.2810426 | 12.4305705 | 8.91432739 | -7.7404051 |
| 1986 | 5.41381359 | 13.7649619 | 7.82471065 | 2.75591896 |
| 1987 | 14.2208842 | 11.8807375 | 6.83286355 | 10.1622849 |
| 1988 | -0.3310914 | 9.23679931 | 7.29839649 | -4.9650722 |
| 1989 | 8.93138621 | 8.89877777 | 6.65924597 | 4.53337111 |
| 1990 | -5.4700487 | 11.562909 | 7.55966496 | -9.3398886 |
| 1991 | 7.51091151 | 7.03424914 | 7.20607018 | 3.73372693 |
| 1992 | 6.57197995 | 12.3607812 | 8.19310698 | 2.50031402 |
| 1993 | 4.5745139 | 7.99396077 | 8.40725972 | -0.1173138 |
| 1994 | 1.00622954 | 11.4883997 | 6.9686263 | -4.486927 |
| 1995 | 5.99709397 | 7.34441215 | 5.15495819 | -0.0748361 |
| 1996 | 11.5621302 | 7.14778437 | 6.23290656 | 4.82936854 |
| 1997 | 6.05707012 | 6.40795125 | 5.65334569 | -1.1520647 |
| 1998 | 8.23831433 | 6.07853081 | 6.31301191 | 0.75792686 |
| 1999 | 4.23533036 | 7.46796473 | 7.94685517 | -3.2348001 |
| 2000 | 8.38504728 | 10.0686058 | 10.6776937 | 0.91554226 |
| 2001 | 10.8 | 8.8434097 | 9.42127545 | 3.36581005 |
| 2002 | 6 | 7.51061708 | 9.40555072 | -1.1154307 |
| 2003 | 6.3 | 9.75627118 | 12.404587 | -0.5014634 |

| | | | | |
|------|------|------------|------------|------------|
| 2004 | 5.1 | 11.2739928 | 14.5475 | -1.6976147 |
| 2005 | 5.6 | 12.2613122 | 14.3164186 | -1.6354434 |
| 2006 | 9.9 | 15.4230612 | 15.8025316 | 2.17171894 |
| 2007 | 10.9 | 16.2334281 | 17.0197741 | 3.08280301 |
| 2008 | 6.4 | 18.7552571 | 20.3918544 | -0.854849 |
| 2009 | 5.9 | 15.4990823 | 14.7764616 | -0.1473717 |
| 2010 | 5.2 | 14.8961277 | 12.785081 | 0.32659078 |
| 2011 | 2.1 | 15.3078983 | 12.1950357 | -2.3003587 |
| 2012 | 2.4 | 10.7931875 | 9.10720389 | -2.0988559 |
| 2013 | 6.8 | 10.5537199 | 10.0090927 | 1.98494111 |
| 2014 | 7 | 10.5860167 | 10.8668352 | 1.80231531 |
| 2015 | 4.3 | 9.40640831 | 9.3491796 | NA |
| 2016 | 5.1 | 9.34736237 | 8.6679709 | NA |
| 2017 | 5.2 | 9.90700388 | 9.25086861 | NA |

المصدر: جمهورية السودان، الإحصاءات السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء للفترة (2017.1960م)

ملحق (2)

| | GR | ORDR | TAXR | ITR | DVR |
|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| 1960 | 2.51 | 20.18 | 5.13 | 7.86 | 2.87 |
| 1961 | 10.14 | 16.38 | 4.58 | 8.40 | 3.77 |
| 1962 | 13.07 | 16.45 | 3.78 | 8.72 | 4.76 |
| 1963 | 1.60 | 14.76 | 4.31 | 9.02 | 6.59 |
| 1964 | 1.56 | 14.95 | 6.57 | 8.94 | 7.67 |
| 1965 | 0.32 | 13.76 | 7.51 | 6.97 | 6.20 |
| 1966 | -1.75 | 21.14 | 8.14 | 7.57 | 6.09 |
| 1967 | -1.32 | 35.55 | 8.77 | 7.91 | 4.96 |
| 1968 | 1.72 | 24.84 | 9.94 | 8.54 | 5.26 |
| 1969 | -7.70 | 30.98 | 11.62 | 10.05 | 2.46 |
| 1970 | 5.33 | 21.45 | 2.19 | 11.52 | 2.43 |
| 1971 | 8.73 | 22.90 | 2.54 | 13.44 | 11.17 |
| 1972 | -2.50 | 20.38 | 2.46 | 12.10 | 2.97 |
| 1973 | -6.45 | 19.17 | 2.39 | 10.86 | 2.65 |
| 1974 | 0.96 | 15.21 | 1.89 | 9.57 | 3.35 |
| 1975 | -2.32 | 17.47 | 2.05 | 9.88 | 6.37 |
| 1976 | 2.85 | 16.40 | 1.74 | 11.55 | 6.11 |
| 1977 | 10.80 | 9.68 | 1.78 | 9.45 | 6.62 |
| 1978 | -1.72 | 13.20 | 1.63 | 10.86 | 6.42 |
| 1979 | -3.42 | 18.00 | 1.69 | 10.41 | 5.05 |
| 1980 | 0.96 | 17.23 | 2.01 | 7.90 | 4.42 |
| 1981 | 6.00 | 19.45 | 2.20 | 9.05 | 2.48 |
| 1982 | 12.06 | 16.11 | 1.97 | 7.46 | 2.03 |
| 1983 | 2.06 | 14.59 | 2.16 | 8.16 | 2.47 |
| 1984 | -5.01 | 13.76 | 2.00 | 7.65 | 2.85 |
| 1985 | -6.28 | 12.43 | 1.57 | 5.99 | 0.92 |
| 1986 | 5.41 | 13.76 | 1.60 | 5.31 | 1.89 |
| 1987 | 14.22 | 11.88 | 1.29 | 3.48 | 1.20 |
| 1988 | -0.33 | 9.24 | 1.31 | 3.85 | 1.09 |
| 1989 | 8.93 | 8.90 | 1.15 | 2.05 | 0.38 |
| 1990 | -5.47 | 11.56 | 0.99 | 7.02 | 0.41 |
| 1991 | 7.51 | 7.03 | 2.66 | 3.65 | 1.22 |
| 1992 | 6.57 | 12.36 | 0.97 | 4.01 | 1.64 |
| 1993 | 4.57 | 7.99 | 1.14 | 4.36 | 2.16 |
| 1994 | 1.01 | 11.49 | NA | 3.26 | 0.41 |
| 1995 | 6.00 | 7.34 | NA | 2.27 | 0.54 |
| 1996 | 11.56 | 7.15 | 1.11 | 3.61 | 0.70 |
| 1997 | 6.06 | 6.41 | 0.57 | 3.32 | 0.59 |
| 1998 | 8.24 | 6.08 | 0.58 | 3.39 | 0.59 |
| 1999 | 4.24 | 7.47 | 0.59 | 4.48 | 1.16 |
| 2000 | 8.39 | 10.07 | 1.23 | 3.93 | 1.28 |
| 2001 | 10.80 | 8.84 | 4.47 | 0.38 | 1.17 |
| 2002 | 6.00 | 7.51 | 3.91 | 0.34 | 2.95 |
| 2003 | 6.30 | 9.76 | 0.92 | 3.78 | 3.60 |

| | | | | | |
|------|-------|-------|-------|------|------|
| 2004 | 5.10 | 11.27 | 1.05 | 4.91 | 4.52 |
| 2005 | 5.60 | 12.26 | 11.17 | 4.77 | 4.10 |
| 2006 | 9.90 | 15.42 | 9.97 | 5.17 | 3.66 |
| 2007 | 10.90 | 16.23 | 8.55 | 5.24 | 3.35 |
| 2008 | 6.40 | 18.76 | 7.30 | 5.61 | 2.62 |
| 2009 | 5.90 | 15.50 | 6.86 | 5.69 | 2.89 |
| 2010 | 5.20 | 14.90 | 7.00 | 5.47 | 2.57 |
| 2011 | 2.10 | 15.31 | 5.69 | 5.42 | 1.52 |
| 2012 | 2.40 | 10.79 | 5.89 | 5.81 | 1.37 |
| 2013 | 6.80 | 10.55 | 5.00 | 6.54 | 1.15 |
| 2014 | 7.00 | 10.59 | 6.37 | 6.82 | 1.03 |
| 2015 | 4.30 | 9.41 | 5.47 | 7.47 | 1.03 |
| 2016 | 5.10 | 9.35 | 5.21 | 8.92 | 0.99 |
| 2017 | 5.20 | 9.91 | 5.04 | 2.62 | 1.10 |

المصدر: جمهورية السودان، الإحصاءات السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء للفترة (1960.2017م)

ملحق (3) نتائج النموذج المقدر

| Dependent Variable: GR | | | | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------------|-------------|----------|
| Method: Simple Switching Regression (BFGS / Marquardt steps) | | | | |
| Date: 02/11/22 Time: 22:44 | | | | |
| Sample: 1960 2017 | | | | |
| Included observations: 58 | | | | |
| Number of states: 2 | | | | |
| Standard errors & covariance computed using observed Hessian | | | | |
| Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=1546209790) | | | | |
| Convergence achieved after 22 iterations | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | z-Statistic | Prob. |
| Regime 1 | | | | |
| IT/GDP | -75.8009 | 27.41179 | -2.76527 | 0.0057 |
| C | 9.059681 | 1.91473 | 4.73157 | 0.0000 |
| LOG(SIGMA) | 1.581315 | 0.110707 | 14.28377 | 0.0000 |
| Regime 2 | | | | |
| IT/GDP | -158.092 | 7.378307 | -21.4266 | 0.0000 |
| C | 11.72173 | 0.435217 | 26.93304 | 0.0000 |
| LOG(SIGMA) | -1.32797 | 0.339259 | -3.91432 | 0.0001 |
| Common | | | | |
| ORD/GDP | -14.009 | 5.102312 | -2.74561 | 0.006 |
| DV/GDP | 69.53524 | 7.265173 | 9.571038 | 0.000 |
| Probabilities Parameters | | | | |
| P1-C | 1.744018 | 0.504838 | 3.454609 | 0.0006 |
| Mean dependent variable | 4.036362 | S.D. dependent var | | 5.177914 |
| S.E. of regression | 5.022797 | Sum squared resid | | 1261.424 |
| Durbin-Watson stat | 1.586888 | Log likelihood | | -165.848 |
| Akaike info criterion | 6.029256 | Schwarz criterion | | 6.34898 |
| Hannan-Quinn criterion | 6.153795 | | | |

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج 10 Eviews 2022م

ملحق (4) نتائج النموذج المقدر

| Included observations: 56, Number of states: 2 Huber-White robust standard errors & covariance No d.f. adjustment for standard errors & covariance Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=1584532724) Convergence achieved after 9 iterations | | | | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------------|-------------|----------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | z-Statistic | Prob. |
| Regime 1 | | | | |
| C | 10.7372 | 0.005417 | 1982 | 0.0000 |
| ORDR | -0.15207 | 0.000293 | -519.512 | 0.0000 |
| LOG(SIGMA) | -5.81431 | 0.297753 | -19.5273 | 0.0000 |
| Regime 2 | | | | |
| C | 10.96128 | 1.532595 | 7.152103 | 0.000 |
| ORDR | -0.19198 | 0.110795 | -1.73276 | 0.083 |
| LOG(SIGMA) | 1.596057 | 0.085558 | 18.65465 | 0.000 |
| Common | | | | |
| TAXR | 0.255641 | 0.00035 | 731.21 | 0.000 |
| ITR | -1.02771 | 0.000551 | -1863.9 | 0.000 |
| DVR | 0.561237 | 0.002504 | 224.1422 | 0.000 |
| Probabilities Parameters | | | | |
| P1-C | -2.13259 | 0.437236 | -4.87743 | 0.000 |
| Mean dependent var | 4.055459 | S.D. dependent var | | 5.248668 |
| S.E. of regression | 5.093979 | Sum squared resid | | 1219.585 |
| Durbin-Watson stat | 1.592859 | Log likelihood | | -143.451 |
| Akaike info criterion | 5.480396 | Schwarz criterion | | 5.842066 |
| Hannan-Quinn criter. | 5.620615 | | | |

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج 10 Eviews 2022م

ملحق (5) نتائج النموذج المقدر

| Dependent Variable: GR Method: Markov Switching Regression (BFGS / Marquardt steps) Date: 06/26/21 Time: 18:23, Sample (adjusted): 1960 2014 Included observations: 55 after adjustments, Number of states: 2 Initial probabilities obtained from ergodic solution Standard errors & covariance computed using observed Hessian No d.f. adjustment for standard errors & covariance Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation | | | | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------------|-------------|----------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | z-Statistic | Prob. |
| Regime 1 | | | | |
| DVR | 0.95642 | 0.409192 | 2.337339 | 0.0194 |
| C | -6.54775 | 3.13934 | -2.08571 | 0.037 |
| Regime 2 | | | | |
| DVR | -1.08225 | 0.592258 | -1.82732 | 0.0677 |
| C | 7.871751 | 2.266526 | 3.473047 | 0.0005 |
| Common | | | | |
| REVR | 0.618767 | 0.331587 | 1.866078 | 0.062 |
| ORDR | -0.53741 | 0.323968 | -1.65885 | 0.0971 |
| LOG(SIGMA) | 1.298574 | 0.134641 | 9.644704 | 0 |
| Transition Matrix Parameters | | | | |
| P11-C | 1.315362 | 0.892183 | 1.474319 | 0.1404 |
| P21-C | -2.39099 | 0.825481 | -2.89648 | 0.0038 |
| Mean dependent var | 3.991073 | S.D. dependent var | | 5.315155 |
| S.E. of regression | 5.230027 | Sum squared resid | | 1312.953 |
| Durbin-Watson stat | 1.984909 | Log likelihood | | -161.379 |
| Akaike info criterion | 6.195587 | Schwarz criterion | | 6.524059 |
| Hannan-Quinn criter. | 6.32261 | | | |

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج 10 Eviews 2022م